الباب الثانى

رؤى وأفكار

الفصل الأول

رؤية إلى المستقبل العربى:
من التحديث إلى استئناف التطور الحضارى(*)

١- نظرة تاريخية.
٢- من التخريب إلى التغريب.
٣- البناء المقلوب.
٤- من التخريب إلى «الاستخراب».
٥- بين أدلجة الرأسمالية ورسملة الإيديولوجيا.
٦- إيديولوجيا التكيف.. وبدائلها.
٧- معالم الإيديولوجيا العربية الجديدة.

(*) بحث مقدم ضمن أعمال ندوة (التطورات العالمية والتحولات الاجتماعية في الوطن العربى)، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٣ - ١٥ مارس ١٩٩٧، وتم نشره فى كتاب الندوة: العولمة والتحولات الاجتماعية فى الوطن العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ص ١٥٥ - ١٨٨.

١- الغرب والشرق: نظرة تاريخية

ما هى مشروعاتنا للمستقبل؟

هذا «سؤال الأسئلة» إذا صح التعبير.. فالعالم المعاصر يتجه إلى صوغ المستقبل كلٌّ بطريقته الخاصة، فى الغرب والشرق.

فأما الغرب فهو أكثر من يعرف ماذا يريد ولماذا وكيف؟ والغرب ليس تعبيرًا مجهلا أو مجردًا، وإنما هو الغرب المعرّف بدلالته الجغرافية بمنطقتين هما:

١- أوربا لا سيما أوربا الغربية ثم الشمالية والجنوبية وتجر وراء قاطرتها أوروبا الوسطى.

٢- أمريكا الشمالية وتضم الولايات المتحدة الأمريكية - النواة النووية للغرب أو قطاعه المركزى الرئيسى بالإضافة إلى كندا.

ثم أن الغرب بالإضافة إلى أنه يعرف بدلالته الجغرافية، فهو محدد بدلالته الاجتماعية فإذا هو الغرب «الرأسمالى»، باعتباره ذلك الجزء من العالم الذى يسوده النظام الاقتصادى - الاجتماعى الرأسمالى، أى الذى تقوده طبقة أصحاب رأس المال ومالكى الثروات الخاصة. والغرب محدد أيضًا من الزاوية التاريخية الحضارية باعتباره صاحب نمط معين للحضارة نشأ وتطور فى سياق تاريخى خاص فى العصور الحديثة، ابتداء من القرن السادس عشر، وبحيث انعكست عليه الخصائص المميزة لتطور أوربا وامتدادها الأمريكى - الشمالى فى القرون الأربعة الأخيرة.

.. هذا هو الغرب.

أما الشرق فقد تعرض بدوره لتقلبات حادة فى تعيين حدوده.

فالشرق أولا كان مركز الإشعاع فى عصور ما قبل التاريخ، حيث الوطن الأصلى لأجناس النوع الإنسانى والألسنة المحكية، على اختلاف بين المؤرخين فى تحديد المنطقة «الأسبق»: ما بين الهند وشبه الجزيرة العربية وساحل البحر الأحمر الإفريقى. والشرق ثانيًا كان موطن الإبداع فى العصر القديم، بعد انتهاء العصور المطيرة وانتشار الجفاف وعموم الصحراوات فى (منطقة الإشعاع) وبالتالى حدوث الاستقرار ومعه العمران، على ضفاف الأنهار: النيل ودجلة والفرات والسند والجانج (حيث مصر القديمة والعراق القديم والهند والصين).. ومن منابع الحضارة السمراء و السوداء والصفراء انداح شعاع إلى بلاد الإغريق على حدود أوروبا - آسيا، شعاع ثقافى سياسى بصفة أساسية. وكان الشرق - ثالثًا - موطن الإبداعات الثقافية - الحضارية فى العصر الوسيط: عصر الهيلينية والمسيحية والإسلام. وكان مركز الثقافة الهيلينية ممثلا فى مدينة «الإسكندرية»، ومركز الإشعاع المسيحى الأول فى فلسطين، ومركز الإسلام فى الحجاز.

أما على التخوم الفاصلة بين العصر القديم والعصر الوسيط فكان الإشعاع خطًا - وخيطًا - رابطًا بين هضبة إيران وبلاد ما بين النهرين والنطاق الكنعانى - الفينيقى على الشاطئ المتوسطى بفلسطين امتدادًا إلى الشاطئ المتوسطى عبر ساحل سيناء وصولا إلى تونس حيث (قرطاجنة). ومن الهيلينية قبل الميلاد إلى المسيحية الشرقية الناهضة حتى القرن السادس إلى الإسلام فى ازدهاره من القرن السابع إلى الثالث عشر اكتسبت العصور الوسطى صبغتها الشرقية.

ولكن بروز «الغرب» ابتداء من «عصره الحديث» أوائل القرن السادس عشر، قد قلب الموازين: فبعد أن أنتج الشرق مفهوم «الغرب» الذى كان حيزًا جغرافيًا لممارسة الجوار وخاصة بالتجارة، وإن رد عليه الغرب جزئيًا بالحرب (الصليبية)، إذا بالغرب يعيد إنتاج مفهوم الشرق من خلال الصعود الحضارى الغربى وتوسعه الاستعمارى «وراء البحار» أى فى الشرق تحديدًا. وبذلك أصبح الشرق موضعًا للإزاحة أو الاقصاء باعتباره «البعيد» وليس مجرد «الآخر»، ثم أصبح «موضوعًا» للممارسة الهادفة إلى تكريس «الإقصاء» و«الاستبعاد» من مركز الإشعاع الحضارى، واتخاذه فى التحليل الأخير موضعًا وموضوعًا للقهر والنهب فى دوامة التطور الرأسمالى الغربى و«التحضر» البورجوازى، وموضوعًا أيضًا للدراسة والتأمل (الاستشراق).

ورغم أن المبارزة الكبرى فى العصر الحديث كانت مبارزة شرقية - غربية وبالذات عثمانية - أوربية طوال أربعة قرون: أى خاصة منذ امتداد سلطان الدولة العثمانية إلى الشرق العربى الإسلامى (١٥١٥ - ١٥١٦) حتى سقوط الدولة فى غمار الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٧) إلا أن أوروبا استطاعت الظفر النهائى فى معركتى الحرب والتجارة، لأنها ربطتهما بالتطور الاقتصادى - الاجتماعى الذى تحركه طبقة صاعدة على سلم الإنتاج والتكنولوجيا هى الطبقة الرأسمالية التى لم تكن مجرد صاحبة المال Money وإنما أيضًا صاحبة «رأس المال» Capital أى النقود الموظفة إنتاجيًا، فى سياق من التطور التكنولوجى - باتجاه تحويل المواد: الصناعة.

وقد بلغ العصر الحديث ذروته فى القرن التاسع عشر: فقد بلغ التطور الصناعى تمامه، وبرزت الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى أوربا والمتحولة إلى رأسمالية «مالية» من جهة أولى، كما تم اقتسام العالم كله - غير أوروبا - (أى إفريقيا وآسيا) بين الدول الأوربية «الاستعمارية» الرئيسية، مع ملاحظة انسلاخ أمريكا الشمالية اعتبارًا من ١٧٧٦ لتتحول إلى «دولة» مستقلة عن أوروبا من جهة ثانية. أما من جهة ثالثة فقد بدأت محاولة أولية فى آسيا وإفريقيا لتمثل حضارة أوربا ونقصد فى كل من اليابان ومصر. ولكن بينما نجحت اليابان فى المحاكاة الجزئية لأوروبا نظرًا لتحييدها على رقعة الاستعمار العالمى والتنافس الأوروبى ولتوفر سلطة وطنية

ذات «مشروع» مبدئى للتطور ولو على النسق الأوروبى، فإن مصر - محمد على - قد فشلت، بمزيج من التدخل الأوروبى القوى المعاكس وسلوك سلطة (غير وطنية) فى نهاية المطاف.

وباستثناء اليابان، فقد تعرضت آسيا وإفريقيا عمومًا فى القرنين التاسع عشر والعشرين (حتى ١٩٤٥) لاستعمار أوربا، بينما كانت خرجت أمريكا الوسطى والجنوبية من استعمار إسبانيا والبرتغال خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر أى فى ذات الوقت الذى شهد تصاعد المد الاستعمارى لبريطانيا وفرنسا، ومن ورائهما فى زمن لاحق دول أوربية أخرى باتجاه آسيا وإفريقيا: وفى مقدمتها ألمانيا إيطاليا، ولا ننسى الاستعمار الأسبق لهولندا (فى أندونيسيا) والبرتغال (فى إفريقيا الجنوبية).

وباختصار، لقد اكتمل استعمار الغرب للشرق، نصف الكرة الشرقى: أى مجموع القارتين اللتين شهدتا أصل الإنسان واللغات والحضارات - آسيا وإفريقيا.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ تطلعت إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أيضًا - للنمو الاقتصادى، وحدثت تجارب متعددة متقطعة، كانت أبرزها التجربة اليابانية المعاصرة. وكما هو شأن اليابان «الحديثة» أخذت اليابان «المعاصرة» تنهج نهج التقليد للحضارة الغربية، فكان أن بادلت الاقتصاد بالأصالة، أى قايضت الثقافة بالنمو الاقتصادي، فكان نموها الاقتصادى - الاجتماعى السياسى - الثقافى نموًا على المقياس الأوربى والأمريكى (خاصة الأمريكى) وليس على المقياس اليابانى بالضبط والمستمد من هوية آسيا وثقافة المجتمع اليابانى الأصلية إلى حد كبير.

ولكن هذا الحكم ليس مطلقًا: فقد نجحت اليابان - رغم ما سبق - فى تطويع نموها ما أمكن للتلاؤم مع هويتها وثقافتها وطابع مجتمعها، ولكنها اضطرت للاقتطاع من «الجسد الحى» للهوية والثقافة والمجتمع ليوافق هوى وإرادة الغرب المتحكم. لقد صارت اليابان أزهى نموذج «لتحديث» مجتمع غير غربى، أى لإدخال المجتمع فى العصر الحديث الغربى، وفى الحقبة المعاصرة أمريكية الطابع. وقد سرى النموذج التحديثى مسرى النار فى الهشيم فى آسيا وفى إفريقيا وفى أمريكا اللاتينية.

ونلاحظ هنا أن ازدهار التحديث اليابانى وقد حدث فى الخمسينيات والستينيات، قابله - على الجانب الآخر - تحديث غير مدفوع بالغرب فى شطر من (العالم الثالث السابق)، بتأثير من قوة الدفع السوفيتية.

ولكن الحقيقة أن التحديث الأخير - تحت رايات متنوعة تبدأ من دعوى الثورة الوطنية الديمقراطية، مارة بالطريق الثالث وتنتهى بالاشتراكية - قد انتهى، ويا للمفارقة، ليكتسب الطابع الأساسى للحضارة الغربية: الطابع المحكوم بعامل النمو الاقتصادى الضيق، رغم تحول

الدينامية الطبقية من الطبقة الرأسمالية (فى النموذج الغربى الأصلى) إلى الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة وشرائح من القوى العمالية (فى النموذج السوفيتى الأصلى و«النموذج المشتق» خارج الاتحاد السوفيتى).

وقد انتهى نموذج التحديث الغربى - غير الرأسمالى - إذا صح هذا التعبير، إلى الفشل الذريع والنهاية الفاجعة، بزوال النظم الحاكمة ذات العلاقة الخاصة مع السوفيت، فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

وفى نفس اللحظة استمدت قوى التحديث الغربى لآسيا وإفريقيا، على النسق اليابانى، دافعية عظمى فى كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وهكذا برز على ساحة العالم غير الغربى نموذج باهر للنمو المستلهم لروح الرأسمالية الغربية فى بيئة غير غربية.

فهل كان تحديثًا فى الحق.. أم كان تغريبًا؟

وما صورة التغريب فى مصرنا العربية؟ وما هى بدائلها المطروحة؟. هذا هو موضوع ما يلى من الدراسة.

٢- من التخريب إلى التغريب..؟

إن الحضارة (العالمية) السائدة هى أساسًا الحضارة الغربية الرأسمالية، فهى غربية أى تعكس معالم الواقع الجغرافى والتاريخى للغرب المكّون بصفة رئيسية من أوربا الغربية والشمالية ومن أمريكا الشمالية. وهى حضارة رأسمالية بمعنى أنها تعكس رؤى ومصالح قوى اجتماعية بعينها هى قوة الطبقة مالكة رأس المال، أى الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية. وتعتبر الطبقة الرأسمالية هى «صانعة» التاريخ الغربى الحديث إلى حد كبير، بمعنى أنها حددت الاتجاهات العامة لهذا التاريخ ووظفت سائر القوى الاجتماعية فى سياق هذه الاتجاهات، وأعطت للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الكبرى خصائصها الفارقة وملامحها المميزة. وأهم هذه المتغيرات: الديمقراطية والقومية والعقلانية. فأما الديمقراطية فقد غدت ديمقراطية البورجوازية، أو يكتاتوريتها لا فرق، تتوسل فى تطبيقها بجملة أدوات يعبر عنها بالليبرالية (الحريات والحقوق المدنية والسياسية.. ولكن فى إطار الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج.. بالطبع) والتمثيلية: أى ممارسة وظيفة الحكم من خلال «النيابة» أو «التمثيل» حيث يعتبر حفنة من المختارين للتشريع أو للتنفيذ أو حتى للقضاء وكلاء (على «بياض» تقريبًا) عن «الشعب» - الذى هو فى العرف البورجوازى كتلة مندمجة خالية من الصراعات الطبقية، وتشارك فى سلطة البورجوازية دون أن تغير جوهريًا فى قواعد لعبتها للممارسة السياسية.

وأما القومية فهى فى العصر البورجوازى قومية «إدماجية» أى تقوم بوظيفة توحيدية «للشعب» من وراء البورجوازية باسم (المصالح القومية) التى تحددها البورجوازية بالذات. ولذلك كانت المصالح القومية للدول الغربية هى فى حقيقتها مصالح معبرة عن مواقع ورؤى البورجوازية المتسلطة اقتصاديًا وسياسيًا. وهو تسلط «معتم» أو غير شفاف نظرًا للغلاف الكثيف من الفكر الموظف إيديولوجيًا عبر أجهزة الاتصال الجمعى Mass-Media والموجه إلى تبرير «الإكراه» البورجوازى: الاقتصادى والسياسى، لتتحول السلطة من سلطة ظاهرة إلى سلطة «مستبطنة» أى نابعة من اقتناع المحكومين بالمعادلات الأساسية لعلاقة الخضوع إزاء سلطة الحاكمين، وهذا هو جوهر «الشرعية» البورجوازية.

ومن هذا المنطلق تحولت «القومية» البورجوازية فى الغرب إلى قومية «ظالمة» أو عدوانية، من خلال ممارسة الاستعمار Imperialism واتباع السياسات الاستعمارية Colonialism إزاء العالم غير الغربى أى «الشرق» بصفة أساسية. ولذا تعتبر القومية فى الغرب قرينة الهيمنة الخارجية، بمثل ما أن الديمقراطية البورجوازية قرينة النيابة عن «المجتمع السياسى» الذى يطلق عليه فى الأدب الليبرالى تعبير «الشعب».

ونظرًا للميل المتأصل فى الديمقراطية البورجوازية إلى التحكم فى الشعب باسم النيابة عنه، والميل المتأصل فى القوميات الغربية نحو الهيمنة على «الشعوب» الأخرى باسم (نشر الرسالة الحضارية) حينًا أو تبادل المصالح حينًا آخر - فإن تلك (الديمقراطية) «ولدت» «استطالتها» الممثلة فى الفاشية (وأبرز تمثلاتها النازية الهتلرية) كتعبير عن «الشمولية» السلطوية (أو التوتاليتارية).. كما أن تلك (القومية) - العدوانية فى ميلها الأساسى - ولدت استطالتها الممثلة فى النزعة (الشوفينية) معبرة عن ذاتها فى نزعة «التمركز الأوربى حول الذات» - Eurocentrism وامتدادها الطبيعى: العنصرية، بما فيها نزعة الاستعلائية العنصرية تحت قناع وهم نقاء الأجناس (كما هو الحال فى الهتلرية.. مرة أخرى).

هذا عن الديمقراطية والقومية.

أما عن العقلانية فقد أخذت فى سيرة التاريخ البورجوازى الغربى الحديث صورة النزعة العقلية «الأحادية» Monolithic والتى عبرت عن نفسها ثقافيًا وسياسيًا من خلال «العلمانية» فى «طبعتها» الأوربية والغربية المميزة الملخصة فى مقولة (فصل الدين عن الدولة). وبعبارة أخرى، لقد تحولت «العقلية» إلى «عقلانية»، ثم ما لبثت أن تقمصت هذه الأخيرة رداء الإيديولوجيا السياسية العلمانية. وكان هذا كله تمثيلا لخط التطور التاريخى الخاص لأوربا البورجوازية الحديثة، سليلة أوربا الإقطاعية الكنسية (الكهنوتية) فى العصور الوسطى.

وقد قامت أوربا باستعمار بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن اللفظة المعبرة

حقيقة عن عملية الاستعمار هى نقيضه أى «التخريب»، فأوربا تولت «تخريب» القارات الثلاث من أجل «بناء» أوربا الحديثة.

وعملية البناء هى إقامة للهيكل على قواعده. أما التخريب فهو نقض لقواعد البناء الأصلى، وقد تصحبه أو تعقبه إقامة بناء «مقلوب» على غير أساس. وبعبارة أخرى: استحداث «هيكل علوى» بدون «هيكل سفلى» أو «قاعدى». ويمكن القول إن «الاستعمار القديم» تولى عملية التخريب، بينما تولى «الاستعمار الجديد» إقامة البناء المقلوب. وفيما يتعلق بالاستعمار القديم فقد استمر قرابة ثلاثة قرون بدرجات متفاوتة فى أرجاء آسيا وإفريقيا. وقد بدأ - من خلال البرتغال وإسبانيا- منذ أوائل القرن السادس عشر إبان المعركة المصيرية مع الحكام المماليك فى مصر والشرق العربى ومع الحكام - البحارة على سواحل ليبيا والمغرب العربى كله، ومن بعد ذلك: استئناف المعركة الأوربية ضد عدو جديد هو الدولة التركية الإسلامية / العثمانية العالمية/ التى مدت سلطانها على كامل (العالم) العربى مشرقًا ومغربًا - تقريبًا - بالإضافة إلى معظم أوربا الشرقية والبلقان، وتغلغلت فى البحرين المركزيين للعالم القديم: الأبيض والأحمر، بالإضافة إلى الأسود.

وانتهى الاستعمار القديم بنهاية الحرب العالمية الثانية تقريبًا (١٩٤٥) بحصول معظم المستعمرات وأشباه المستعمرات على استقلالها الإسمى أو السياسى، وكان معظمها قد شهد معارك للتحرر الوطنى بصور متباينة منذ وقوع الاستعمار، وخاصة منذ - وعقب - الحرب العالمية الأولى. والمهم أن أوربا الاستعمارية طوال القرون الثلاثة أو الأربعة منذ أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قد مارست التخريب المتعمد، الفوضوى فى البداية ثم المنظم بعد ذلك، لمجمل اقتصادات ومجتمعات البلاد والمناطق المستعمرة. وقد تحصلت عملية التخريب فى «التخلف» الذى أصبح النقيض والمقابل المباشر للتقدم الأوربى بمثل ما أن القومية المظلومة - الخاضعة - فى المستعمرات كانت النقيض والمقابل المباشر للقوميات الظالمة، أو القائمة بالإخضاع من طرف أوربا.

وتمثل التخلف فى إقامة نظم اقتصادية - اجتماعية منبتة الصلة بالتاريخ الوطنى والقومى الأصيل للمجتمعات المستعمرة. فبعد أن كانت هذه المجتمعات تنتج وتتاجر لنفسها ومع بعضها البعض ومع غيرها على قدم المساواة ولو بشكل تقريبى، أصبحت هذه المجتمعات تنتج وتتاجر لغيرها، للدولة الاستعمارية. وبعد أن كانت المجتمعات الإفريقية والآسيوية تملك هياكل اقتصادية واجتماعية متمحورة حول نفسها، وإن كانت راكدة نسبيًا قبيل الاختراق الاستعماري، فإنها فى ظل الاستعمار أصبحت تملك هياكل متجهة نحو الخارج - الاستعمارى - ولخدمته، وتشهد تحولا من الركود إلى النمو الموظف لتغذية التخلف.

وهكذا نجح الاستعمار، من وجهة نظر مصالحه، فى تدمير البنية الاجتماعية التقليدية، وأقام بنية جديدة يقف على رأسها ممثلو سلطة الاحتلال من الأجانب ومن أعضاء (الطبقة) «الكولونيالية» المحلية. وغدت المهمة الرئيسية لسلطة الاحتلال الاستعمارية ضمان استمرار الاقتصاد المستعمر المتخلف - غصبًا عنه - فى أداء مهمة «المكمل على مستوى أدنى» للاقتصاد المتقدم. وتمثل ذلك فى إنتاج محاصيل معينة، أو معادن بعينها، وتعبئة موارد العمل البشرى (أو تسخيرها) بمستوى معين لعائد العمل، وتوليد فائض اقتصادى - زراعى أو معدنى - موجه لخدمة الديون الاستعمارية أو لتسديد نفقات الاحتلال.. إلخ. وبعبارة أخرى فإنه بينما كانت القوة المحورية المحركة للدول الاستعمارية هى الطبقة الاجتماعية الرأسمالية، التى قادت حركة الإنتاج والصناعة والتكاثر المالى والتطوير التكنولوجى، فإن القوة المحورية المحركة للمستعمرات هى «السلطة» التى تحددت وظيفتها فى ضمان عدم تحول الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم. إن الجهاز الإنتاجى فى الدول الاستعمارية يقابله فى هذه الحالة نقيضه المباشر فى المستعمرات وهو جهاز أو مؤسسة ممارسة «العنف».

وحينما حصلت المستعمرات على استقلالها الاسمى بعد معاركها الظافرة للتحرر الوطنى، فإنها ورثت الهيكل الاجتماعى المؤسسى فى العهد الاستعمارى و الذى تحتل الموقع الديناميكى فيه أجهزة العنف وليست أجهزة الإنتاج الاجتماعى. إن «السلطة» هى القوة الكبرى فى المجتمع فى تلك الحالة. أى أن جهاز الدولة - الجديدة - أصبح بديلا للطبقات الاجتماعية الديناميكية فى الغرب.. وهذه الدولة الجديدة نفسها فى غالب الأحيان مولود هجين، ومصطنع، خرج من أحشاء العنف والعنف المضاد فى الممارسة الكبرى لحركة التحرر الوطنى فى مواجهة القمع الاستعمارى. ولذلك كانت الدولة الجديدة إما تجميعًا لخليط غير متجانس تجمع فى لحظة معينة ضد المحتل الأجنبى، وموحدًا من ثم بين عناصر متضاربة قوميًا أو عرقيًا أو قبليًا أو لغويًا.. كما فى حالة إفريقيا غالبًا.. وإما كانت تلك الدولة - فى حالة أخرى - جزءًا مقتطعًا من باطن جسد قومى أكبر ليشكل بديلا لدولة قومية مفترضة كما فى حالة الوطن العربى بشكل عام.

وفى ظل الاستقلال الإسمى - استقلال سياسى بدون استقلال اقتصادى واجتماعى - استمر الاستعمار يمارس هيمنته ولكن فى صورة مستحدثة أخرى ولذلك سمى بالاستعمار الجديد Neocolonialism. وإذا كان الاستعمار القديم قد قام بمهمة التخريب على (أكمل) وجه - فإن الاستعمار الجديد - الذى توطد من خلال العلاقة بين الدولة الاستعمارية وبين أجهزة العنف ممثلة فى السلطة (الوطنية) للدولة المستقلة - هو الذى قام بمهمة «البناء المقلوب».

ولكن ما هو البناء المقلوب الذى ندعوه فى كلمة واحدة بالتغريب؟
وبعبارة أخرى ما فحوى «التغريب» الذى حل محل «التخريب»؟
هذا ما نتناوله فى الفقرة القادمة من هذه الدراسة.

٢- البناء المقلوب فى العالم الثالث السابق.. وفى الوطن العربى..؟

تزامن حصول المستعمرات الإفريقية والآسيوية على استقلالها فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع قيام كتلة دولية جديدة مكونة من الاتحاد السوفيتى (الذى قام اعتبارًا من عام الثورة البلشفية ١٩١٧) ودول أوربا الشرقية، وأطلق عليها تعبير الكتلة السوفيتية أو الشرقية أو الاشتراكية، وذلك مقابل كتلة التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك اعتبرت إفريقيا وآسيا (ومعها أمريكا اللاتينية) بمثابة العالم الثالث، مقارنة بالعالمين الآخرين فى الشرق والغرب. فالعالم الثالث إذن هو الذى ضم البلدان والمناطق التى خضعت للاستعمار الأوربى عبر مراحل مختلفة خلال القرون الأخيرة.

فماذا جرى فى العالم الثالث الذى حصلت بلدانه على الاستقلال السياسى ولكن ظلت فى حالة تبعية اقتصادية، فى معظمها، إزاء العالم الغربى الرأسمالى بالذات؟

لقد جرت العملية التى أطلقنا عليها إقامة «البناء المقلوب» والتى تلت عملية التخريب الاستعمارى القديمة.

فما مفردات أو مكونات البناء المقلوب؟

وكيف يمكن لنا أن نفهم «وضعيتها المقلوبة» أصلا؟

أما عن وضعيتها المقلوبة فهى تفهم فى ضوء المقارنة (أو بمفهوم المقابلة) مع العالم الغربى الرأسمالى: ففى هذا العالم قام الاقتصاد القومى على «جهاز إنتاجى» دينامى، محوره الطبقة الرأسمالية. ولم يكن أعضاء الطبقة الرأسمالية مجرد تجمع لأصحاب أو مالكى المشروعات الخاصة، وإنما احتضنت عضويًا جماعة ما يسمى بالمنظِّمين Entrepreneurs. والمنظِّم فى علم الاقتصاد هو ذلك الشخص الذى يملك الموهبة والقدرة على تلمس الفرص الاستثمارية، والمخاطرة فى سبيل تحقيقها، و«التأليف» بين عناصر الإنتاج على قاعدة من القدرة الابتكارية والتكنولوجية والتنظيمية. إن مفهوم المنظم على هذا النحو وكما بلوره المفكر الاقتصادى «شومبيتر» هو الذى يفسر لنا جزءًا هامًا من حركية النظام الرأسمالى الغربى فى العصور الحديثة.

فالبورجوازية الأوربية إذن (وهى طبقة اجتماعية قائمة على الاستغلال الاجتماعى النسبى و«الأنانية» بل والعداونية القومية، بحكم الأصل الاجتماعى لرأس المال نفسه)، هى فى نفس

الوقت قامت على موجات متتالية من التطور التكنولوجى: من تكنولوجيا الكيماويات والكهرباء أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى تكنولوجيا الإلكترونيات والذرة والفضاء بعد الحرب العالمية الثانية ولربع قرن حتى آخر السبعينيات، إلى تكنولوجيا الحاسبات المتقدمة والاتصالات البعيدة وهندسة الوراثة والطاقات المتجددة والمواد الجديدة منذ أوائل الثمانينيات فالتسعينيات على أفق القرن الحادى والعشرين.

فهذه إذن رأسمالية أقامت نظامًا رأسماليًا فى الغرب (واليابان) وله حدوده وقيوده المعروفة فى الفكر الاشتراكى.

ولكن بلدان العالم الثالث فى معظمها حاولت أن تقيم نظامًا رأسماليًا بدون طبقة رأسمالية. (كما حاول بعضها أن يقيم الاشتراكية بدون اشتراكيين).

إن رأسمالية العالم الثالث إذن ليست رأسمالية. وإنما هى محاولة قادتها ابتداء أكثر المجموعات تنظيمًا فى المجتمع، بحكم التاريخ الموروث من العهد الاستعمارى، ونقصد مجموعة تشكيلات السلطة والعنف. محاولة رأسمالية إذن تقوم بدون طبقة رأسمالية كما ذكرنا.

ولذلك تفشل المحاولة الرأسمالية المرة تلو الأخرى.

وفى البلدان العربية - وفى صدارتها مصر - تجرى المحاولة، خاصة فى أجواء الثورة المضادة (الانفتاحية) منذ ١٩٧١، ثم فى أجواء الردة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وما صاحبه من متغيرات عالمية منذ عام ١٩٩١ - فماذا تفرز المحاولة؟

تفرز محاولة محمومة لنشر علاقات الإنتاج (الرأسمالية) من خلال بيع مشروعات الدولة إلى أصحاب رؤوس الأموال - ولكن ملكية رأس المال فى حد ذاتها لا تخلق طبقة رأسمالية.. وإنما تنشأ الطبقات الاجتماعية المحورية أو الدينامية فى سياق تاريخى معين فريد. وإذا كانت أوربا وأمريكا الشمالية واليابان قد شهدت نهوض طبقة رأسمالية وقيامها بمهمة التطوير الإنتاجى والتكنولوجى، فإن السياق التاريخى للعالم الثالث بصفة عامة - مع الاستثناء «شرق الآسيوى» - لا يوحى بانبثاق طبقة رأسمالية على النمط الأوربى - الأمريكى، وإنما يشى بتخلق مجرد «توابع» للرأسمالية الغربية.

وإنما يمكن أن تولّد الحركات الوطنية - الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث السابق من باطن دولة العنف دولة للتنمية للديمقراطية، تعبئ القوى الاجتماعية القادرة على تشغيل جهاز الإنتاج، أى قوى العاملين اليدويين والذهنيين.

لذلك تجرى محاولة «توليد» الرأسمالية المتخلفة فيما يشبه عملية جراحية قيصرية، بائسة ويائسة فى آن معًا، ولا تنتج سوى وليد مشوه من جنين شائه لأنه نتاج تزاوج عنصرين غير متجانسين هما رأس المال غير المنتج والعنف المتأصل، وإن شئت فقل هما عنصران متجانسان

من حيث القابلية لإنتاج مولود مشوه.

هذا عن الرأسمالية والاقتصاد.

فماذا عن الديمقراطية والسياسة؟

لقد قامت الديمقراطية البورجوازية فى المجتمعات الغربية، فى «طبعتها» «الليبرالية» أى باستبعاد النظم المحافظة والدول الفاشية رغم شيوعها فى الرأسمالية الحديثة والمعاصرة، نقول: قامت تلك الديمقراطية على هيكل اجتماعى طبقى متين: فهناك الطبقة البورجوازية التى تسيطر على المجتمع السياسى to dominate ثم هناك الطبقة المتوسطة التى ينتدب بعض أعضائها لممارسة مهمة الحكم to rule تحت سيطرة البورجوازية بالطبع.

وأخيرًا هناك الطبقة العاملة التى سمح لها تدريجيًا بالمشاركة السياسية والاقتصادية فى منافع المجتمع البورجوازى، خاصة فى ضوء تعاظم القوة الاقتصادية والسياسية لتلك الطبقة استنادًا إلى تنظيماتها النقابية والحزبية وتأثيرها الاجتماعى المتزايد، ومن هنا ولد مفهوم «المشاركة» participation أى مشاركة (الشعب) عمومًا و(العمال)خصوصًا فى سلطة البورجوازية. وبهذا توفر الشرط الأساسى للتجربة «الحزبية»، سواء النظام الحزبى الثنائى أو التعددى.

ومن خلال المشاركة تزايد نطاق السياسة التمثيلية Reptesentitiveness عبر تعاظم دور المجالس التشريعية المنتخبة بالاقتراع العام (صوت واحد لكل مواطن One Man One Vote).

ولكن بلدان العالم الثالث السابق فعلت فى حقل الديمقراطية كما فعلت فى حقل التنمية الاقتصادية: فقد أخذت الدرجة الأخيرة من البناء دون أن تتوفر شروطه المسبقة أى الهيكل السفلى الضرورى. ولذلك وجدنا فى تلك البلدان أحزابًا متعددة، ومجالس نيابية، وعمليات اقتراع وتصويت، ولكن لم نجد لكل ذلك صدى فى تزايد نطاق المشاركة السياسية: أى مشاركة (الشعب) المحكوم فى سلطة تشكيلات العنف الحاكمة.

فلم توجد ثمة إذن ديمقراطية على غرار الديمقراطية البورجوازية، ولم توجد الليبرالية ولكن وهم الليبرالية، ولم يوجد النظام الحزبى الحقيقى (ربما باستثناء الهند وفى حدود معينة) كما لم توجد سياسة تمثيلية بالمفهوم البورجوازى.

وإنما وجدت مظاهر البناء الديمقراطى الغربى الخارجية، أو قشوره، لتزين استبدادية السلطة السياسية. وكل ذلك إنما وقع بسبب النزوع إلى تقليد الغرب وفق آخر ما انتهى إليه، دون وعى بالظروف التاريخية المحددة والخصائص القومية لمجتمعات العالم الثالث.

أما عن القومية.. فهى قامت فى الغرب على أكتاف الدولة القومية Nation-State ولذلك

وجدناها قومية قوية، بل ووصلت إلى درجة من القوة فى ظل الأنانية البورجوازية ونزعتها العدوانية، بحيث تحولت إلى قومية ظالمة وتوسعية، وأنتجت النزعات العنصرية والشوفينية.

أما بلدان العالم الثالث فهى تسعى إلى بناء مجتمع قومى ومحاولة انتهاج سياسة (قومية) ولكن بدون دولة قومية. ولذلك يتعين أن تكون المهمة السياسية الأولى هى بناء الدولة القومية الحقيقية فى مجتمعات العالم الثالث، أى الدولة التى تسعى إلى أن تتطابق حدودها الجغرافية - السياسية (حدود السيادة والسلطان الداخلى) مع حدود الهوية الوطنية - القومية للمجتمع. وقد ينتج ذلك عن صهر المكونات القبلية المتجانسة (كما فى إفريقيا) أو عن طريق الاندماج فى الكل القومى الذى تجزأ بمفعول الحركية الاستعمارية (كما فى حالة الوطن العربى).

والمهم فى جميع الأحوال أن السياسة القومية لا تستقيم بدون توجه نحو إقامة الدولة القومية.

وقد حدث نفس الشىء فى المجال الثقافى - الروحى.

فقد أخذت بلدان العالم الثالث، أو حاولت أن تأخذ، بالعقلانية الأوربية، ولكنها استعارت فقط قمة جبل الجليد منها وهى «المذهب العقلانى» أى تمذهب النزعة العقلية أو «أدلجتها» فى أقنوم جامد نسبيًا ونسق مغلق يستبعد (غير العقل) و(غير العلم) و(غير العلمى) من البناء الثقافى الرسمى.

ولذلك وجدنا العقلانية تنتهى فعليًا إلى (علمانية) تقتفى أثر النموذج الأوربى فى الفصل بين الدين والدولة، باسم التنوير تارة أو المنهج العلمى تارة أخرى.

ولكن بينما أن العقلانية الأوربية، والإيديولوجية السياسية العلمانية، قامتا ابتداءً على النزعة العقلية، فإن عقلانية (مذهب النزوع العقلى) وعلمانية (أدلجة الموقف السياسى من الدين) فى العالم الثالث اقتصرت على ارتداء «القبعة»، إذ لم يتأسس سلطان العقل فى ثقافة المجتمع بصورة عاقلة أو معقولة.

وعلى ثقافة العقل يمكن أن توجد النزعة العقلية، ويتأسس الموقف الحقيقى من الدين والدولة: حيث يتحدد مجال الميتافيزيقا ومجال الإيديولوجيا السياسية.

والخلاصة لقد أقيم بناء مقلوب فى الحقل الثقافى - الروحى، كما أقيم البناء المقلوب فى الحقل السياسى (وَهْم الديمقراطية - والقومية) وفى الحقل الاقتصادى - الاجتماعى (الرأسمالية بدون طبقة رأسمالية).

ولكن كيف يتجسد البناء المقلوب وخاصة فى الآونة الراهنة؟

هذا ما نتناوله فى الفقرة القادمة.

٤- من «التخريب» إلى «الاستخراب» عود على بدء

قلنا إن «الاستعمار القديم» قام بمهمة «تخريب» المستعمرات، بينما قام «الاستعمار الجديد» بمهمة «البناء المقلوب» فى المستعمرات السابقة أو فيما أصبح يطلق عليه العالم الثالث حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين.

ونود أن نلاحظ هنا أن البناء المقلوب إنما يمثل فى حقيقته «مقلوب الرأسمالية» - والرأسمالية هى رأسمالية الغرب كما نعلم. فليس فى العالم الثالث (السابق) ثمة «رأسمالية» بالمفهوم العلمى Capitalism وإنما وجد مقلوب الرأسمالية أو «الرأسمالية المقلوبة» إن شئت Reverse Capitalism وإن أمكن اعتبارها رأسمالية مضادة Counter Capitalism.

وتفسير ذلك يكمن فيما سقناه آنفًا من أن الاستعمار الجديد، الممثل فى تكوينات اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية ذات طبيعة «كولونيالية» فى المستعمرات السابقة، قد أخذ نتاج الحضارة البورجوازية الغربية محاولا زرعها اعتسافًا فى بيئة مغايرة دون توفير أسسها القاعدية التى توفرت فى الغرب أصلا.

وهكذا ورغم رفع رايات الرأسمالية والديمقراطية والقومية والعقلانية فلم يتحقق أى منها، وإنما أقيمت «نظم كولونيالية» باختصار: نظم - بالتعريف السالب - غير رأسمالية وغير ديمقراطية وغير قومية وغير عقلانية، وهى - بالتعريف الموجب - «نظم تابعة للرأسمالية» وكفى.

وقد تعددت «تنويعات» التبعية للرأسمالية على مستويات ودرجات متفاوتة من نفى الرأسمالية والديمقراطية والقومية والعقلانية، ومن إثبات واقع مغاير فى الحقل الاقتصادى - الاجتماعى - السياسى - الثقافى يلتئم شمله تحت مقولة عامة عريضة رئيسية هى الكولونيالية كما ذكرنا.

وما الكولونيالية سوى «التبعية للرأسمالية» باختصار.

وهكذا اجتمعت «الرأسمالية» و«التبعية للرأسمالية» فى وحدة جدلية جمعت الاستعمار الجديد والمناطق التابعة، وهى وحدة ذات طابع تناقضى، ولكن التناقض هنا لا يعنى «التضاد» Antagonism وإنما يعنى «الاختلاف» أو التفاوت Differentiation فهما إذن جانبان مختلفان ولكنهما متكاملان يثبتان بعضهما البعض فيسهم كل منهما فى تغذية وجود الآخر واستمراره الذاتى نسبيًا. وفيما بعد ١٩٩١ (انهيار السوفيت وتدمير العراق) تغيرت التبعية إلى «الخضوع» Subordinance حينما تحولت السيطرة الرأسمالية إلى «هيمنة» تتوسل أكثر من ذى قبل بالأدوات العسكرية - السياسية والاقتصادية أيضًا، المباشرة، لفرض «سلطتها» أو إعلاء إرادة

المركز الرأسمالى على «هوامش الهامش» بالذات. ولذلك يحق لنا أن نوصّف العلاقة بين الطرفين منذ بداية التسعينيات بأنها علاقة (الهيمنة / الخضوع).

والخلاصة أن الغرب هو عالم الرأسمالية، بينما «الشرق» عالم «التبعية للرأسمالية» ثم «الخضوع للرأسمالية».. وذلك بتعبير عام لا يخلو من المجازفة.

ويجدر بنا هنا أن ننظر إلى واقع التبعية ثم الخضوع للرأسمالية فى العالم الثالث. فكيف نراه؟ فى الحقيقة لقد انتهى العالم الثالث كعالم موحد منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بالانشقاق الحادث بين عالم نام أو آخذ فى النمو وذلك فى شرق آسيا خاصة وإلى حد ما فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية - وبين عالم متخلف لا ينمو حقيقة، وعالم «متأخر» لا يقتصر على ركود النمو ولكن يتعداه إلى «التقهقر» على كافة شروط الحياة البشرية. وبالإضافة إلى انتهاء وحدة العالم الثالث النسبية السابقة، على الجانب الموضوعى، فقد انتهت وحدته على الجانب الذاتى أيضًا منذ «محرقة» حرب الخليج الثانية، والتى دشنت عهد إملاء «سلطة» الاستعمار الجديد فى صورته المستحدثة بقيادة أمريكا التى تسعى إلى اجتثاث جذور المقاومة لمشروع هيمنتها العالمى، وجذورها الكامنة فى الهوية القومية - الدينية وفى التطلعات الطبقية لقوى المجتمعات العاملة المعرضة للاستغلال «المعولم» Globatized، ولذلك حق أن نلقبها بالاستعمار الجديد رقم ٢.

فلهذين السببين الموضوعى والذاتى لم يعد للعالم الثالث وجود حقيقى إلى حد بعيد. وهناك سبب منطقى أخير هو انهيار العالم «الثانى» السابق - وهو العالم السوفيتى - فلم يعد قائمًا ما كان يدعو إلى اعتبار البلاد المتخلفة والنامية بمثابة عالم ثالث. إلا إذا عتبرناها «العالم الثانى الجديد»، أو بالأحرى «العالم الثلاثى» أى المشكل من القارات الثلاث المعرضة للإخضاع عمومًا.

وعلى أنقاض العالم الثالث «السابق» وجدت كما ألمحنا ثلاث مجموعات:

أ - المجموعة النامية - فى شرق آسيا خاصة ثم أمريكا اللاتينية.

ب- المجموعة المتخلفة اقتصاديًا - فى غرب آسيا والمنطقة العربية خاصة (ومن بينها مصر).

ج - المجموعة «المتأخر» اقتصاديًا - فى إفريقيا جنوب الصحراء بصفة أساسية.

فكأن انهيار وحدة العالم الثالث يتم التعبير عنه رمزيًا فى مزدوجة تقابلية بين آسيا الشرقية وإفريقيا الجنوبية.

المجموعة النامية تمثل «الهامش المباشر» للمركز الرأسمالى الصناعى الأكثر تقدمًا فى الغرب بالمعنى الاصطلاحى الواسع (ولنلاحظ أنه شامل للولايات المتحدة وأوربا «غير

الشرقية» وكذا اليابان إن شئت). مع ملاحظة أن أوربا الوسطى بالدرجة الأولى، يليها كل من روسيا وأوربا الشرقية والبلقان فى درجة تالية، تمثل مشروع «ملحق» للغرب الرأسمالى، وهو ما يتمثل فى محاولة توسيع عضوية حلف الأطلنطى وعضوية الاتحاد الأوربى فى منطقة (أوراسيا) المحتوية بصورة عامة لتلك البلدان.

وهكذا فإن بناء الملحق فى أوراسيا (وهى خارج العالم الثالث تاريخيًا بالطبع) يجرى بالتوازى مع بناء الهامش المباشر، أو «المحيط» بتعبير «مدرسة التبعية»، بينما تزاح المجموعة المتخلفة إلى وضعية «هامش الهامش» حيث تتعرض لعلاقة غير متكافئة من التخصص الإنتاجى مع كل من العالم الرأسمالى والعالم النامى غير الرأسمالى فى شرق آسيا (انظر مثلا، العلاقة الاقتصادية بالمعنى المحدد بين مصر وكل من كوريا الجنوبية وسنغافورة). أما المجموعة المتأخرة اقتصاديًا فهى تصير معرضة أكثر من ذى قبل، وأكثر من المجموعة المتخلفة نفسها، لعملية التدمير بل والاستئصال العضوى، ولو من خلال الحروب الأهلية وحرب التدخل الأجنبى، فهى إذن منطقة ممارسة «الاستخراب» كامتداد معاصر للاستعمار القديم بطل «التخريب».

وهكذا يمكن القول إن المحيط أو الأطراف - بتعبير سمير أمين - قد تفكك، أو قل إنه تحلل إلى أطراف مندمجة فى شرق آسيا ضمن الإطار العريض للنظام الرأسمالى العالمى، وأطراف مهمشة كليًا، وأطراف «مطرودة». وتشاء موافقات التاريخ الاقتصادى - السياسى العالمى أن تتحدد منطقة التخلف والتأخر الاقتصادى بحدود «العالم الإسلامى» بالمعنى العريض.. إذ تتشكل كتلة العالمين المتخلف والمتأخر من بلدان تنتمى إلى العالم الإسلامى عمومًا.

ولذلك يمكن التعبير عن التناقض الكامن الأكبر فى النظام العالمى الراهن بأنه التناقض بين الغرب الرأسمالى والعالم الإسلامى، وهو تناقض بين «عالم الهيمنة» و «عالم الخضوع القسرى» إذا صح هذا التعبير.

وفى ضوء ما سبق يمكن لنا أن نخاطر باستنتاج أن مقولة (المركز/ المحيط أو الهامش أو الأطراف)، أصبحت مقولة «غير ذات موضوع» irrelevant وربما تحتاج هذه المسألة إلى إعادة نظر جديدة[1].

---

(١) انظر لسمير أمين:

- التطور اللامتكافىء، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.
- التراكم على الصعيد العالمى، ترجمة حسن القبيسى، دار ابن خلدون، بيروت، د. ت.
- «ثلاثون عامًا لنقد النظام السوفيتى»، فى: الفكر الاستراتيجى العربى، معهد الإنماء العربى، بيروت، ابريل ١٩٩٢، ص ص ١١-٣٤.

ولكن كيف بدا واقع الخضوع للهيمنة الرأسمالية منذ بداية التسعينيات؟

وأليس توقيع اتفاق التثبيت بين حكومة مصر وصندوق النقد الدولى فى شهر مايو ١٩٩١ لتدشين سياسة «التكيف الهيكلى» له دلالة جوهرية فى هذا الشأن؟ هذا ما نتناوله فى الفقرات القادمة، بادئين بالعرض النظرى - التحليلى لقضية الإيديولوجيا بين الرأسمالية والخضوع لها.

٥- «بين أدلجة الرأسمالية» و«رسملة الإيديولوجيا»

لماذا لم تكن للدولة الرأسمالية فى الغرب إيديولوجية، إيديولوجية صريحة Explicit؟

لماذا كانت إيديولوجيا ضمنية Implicit..؟ أى يمكن فقط اشتقاقها بصورة غير مباشرة من خلال أعمالها؟

وهل كان وجود الإيديولوجيا الضمنية لا الصريحة هو الدافع وراء التوحيد الذى قام به نيكوس بولانتزاس فى كتابه (السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية) بين مفهوم الإيديولوجيا ومفهوم الشرعية فى المجتمع الرأسمالى..؟[١] وبعبارة أخرى فإن المشروع الإيديولوجى للدولة الرأسمالية الغربية كامن فى مبدأ شرعيتها بالذات، أى فى النظام الاجتماعى السياسى نفسه. أى أن الدولة تستمد شرعيتها من نفسها، إذا صح هذا التعبير. وهل ذلك هو ما يؤدى إلى تزايد أهمية (الأجهزة الإيديولوجية للدولة) على حد تعبير ألثوسار؟ فحينما تضمحل الإيديولوجية الصريحة تتزايد دور الأجهزة المنوط بها نسج خيوط إيديولوجية من «اللاإيديولوجية».

فهل كان افتقاد الإيديولوجية راجعًا إلى عدم الحاجة إليها، حيث علاقة الاستغلال فى الاقتصاد الرأسمالى علاقة معتمة أو غير شفافة بتعبير سمير أمين فى دراسته (نحو نظرية للثقافة)[٢]؟ فحينما تتكاثر وتتكاثف «الطبقات» المحيطة بالعلاقة المباشرة بين الأجير والرأسمالى، عبر دورة علاقات القيمة المتحولة من النقود إلى الإنتاج إلى النقود، تصبح الإيديولوجيا فى حد ذاتها موضوعًا «غير ذى موضوع» Irrelevant على عكس الحال فى النظم السابقة على الرأسمالية، والنظم غير الرأسمالية حيث علاقة الاستغلال شفافة، تكاد تكون محسوسة، مرئية وملموسة، فيتعين الالتفاف حولها، وربما تبريرها، أو حتى محاولة تجاوزها. كل ذلك من خلال الإيديولوجيا، التى «يفضل» أن تكون عند البعض «ميتافيزيقا» بالذات؟

---

(١) انظر: نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦.

(٢) سمير أمين، نحو نظرية للثقافة، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨٩.

فالمهم إذن أن الرأسمالية، وهى أكثر النظم الاقتصادية الاجتماعية تبلورًا طوال التاريخ البشرى، قد عاشت حتى الآن ولأكثر من ثلاثة قرون بدون إيديولوجيا، وأقصى ما يمكن اشتقاقه هى عناصر إيديولوجية متناثرة وخاصة فى عصر صعود الرأسمالية فى القرن الثامن عشر فى الكتابات الاقتصادية لآدم سميث وريكاردو. أما الكتابات السياسية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فقد ظلت دائمًا فى دائرة الظل، تبرر للدولة البورجوازية «ديموقراطيتها البازغة (أو ديكتاتوريتها المستحدثة لا فرق)، من خلال (يوتوبيات) إيديولوجية على غرار القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى والإرادة العامة وحقوق الإنسان «الطبيعية» وخاصة الحق المقدس للملكية الخاصة.

وإنما برزت أكبر المحاولات لأدلجة الرأسمالية من خلال مشروعات نقدها، وهذه مفارقة ملفتة للانتباه، وتعود ربما إلى ذات الظاهرة التى أشرنا إليها والتى أفرزت الحاجة «الموضوعية» إلى «كشف» العلاقة الرأسمالية فى الإنتاج وفى الحياة.

وكانت أبرز وأهم محاولة لصياغة إيديولوجيا للرأسمالية هى محاولة كارل ماركس فى القرن التاسع عشر وخاصة فى (رأس المال)، ولكنها محاولة من خارج الرأسمالية، فهى تفسر من أجل أن «تغير» وهذه هى وظيفة الفلسفة الحقة كما أشار ماركس.

وجرت محاولات من داخل الرأسمالية بالمعنى العام، وكانت أعظمها - قبل ماركس - محاولة هيجل الذى قدم تنظيرًا للدولة الرأسمالية، أو الدولة الساعية إلى الرأسمالية أو «المتبرجزة»، ممثلة بصفة خاصة فى مملكة بروسيا، أو الدولة القومية الألمانية، التى تجسد نهاية المطاف فى التطور السياسى والقانونى البشرى، أو هذا ما ينبغى لها.

ومن داخل الرأسمالية بالمعنى الواسع أيضًا تولد طيف واسع من الرؤى الإيديولوجية «الناقدة» للرأسمالية، والتى تكشف فى سياق نقدها عن طبيعتها، فتحاول تفسيرها من خلال تفسيرها، إذا صح التعبير، عوضًا عن أن تحاول تغييرها. ومن ذلك محاولة (كينز) فى (النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود) حيث قدم مذهب (تدخل الدولة) لتحقيق «التشغيل الكامل» والذى يعجز عن تحقيقه المشروع الخاص الحر، كما نذكر محاولة شومبيتر فى كتابه (الرأسمالية.. والاشتراكية.. والديمقراطية) وفيها قدم فكرة المجدد الإنتاجى أو المنظم Entre-preneur وكذا محاولات (الاشتراكيين الديمقراطيين) المنشقين على ماركسية ماركس ثم على ماركسية البلاشفة فى روسيا والتى مارست طوال القرن العشرين عملية النقد للرأسمالية وقدمت رؤى فكرية وتجارب عملية، أرادت بها تصحيح المسار الطبقى للرأسمالية من وجهة نظرها، عبر «إنصاف» نسبى للمجتمع وخاصة للطبقة العاملة وللفئات الاجتماعية المهشمة. وكانت تجارب الاشتراكيات الديمقراطية والاشتراكيات غير الماركسية عمومًا، فى أوربا الغربية

وشمال أوربا الاسكندنافية، فى ربع القرن التالى للحرب العالمية الثانية قوة دافعة رئيسية فى سبيل الإفصاح عن رؤية إيديولوجية للرأسمالية. وكانت هذه الاشتراكيات - الديمقراطية وغير الماركسية وراء الظاهرة التى ازدهرت أوربيًا فى الستينيات والسبعينيات أو أوائلها وهى الظاهرة المسماة (دولة الرفاهة) والأحرى أن تسمى (دولة الحد المعاشى الأدنى) والتى كفلت حقوقًا اقتصادية - اجتماعية للطبقة العاملة وللمهمشين مستفيدة من الازدهار الاقتصادى النسبى للرأسمالية وتجارتها العالمية (الحرة) بعد الحرب العالمية الثانية.

من داخل الرأسمالية بالمعنى الواسع أيضًا، جاءت محاولة نقدية أخرى، ولكن على الصعيد النظرى فقط، من خلال مدرستى «الحداثة» و«وما بعد الحداثة». وكانت جماعة فرانكفورت فى علم الاجتماع منذ أوائل الثلاثينيات ذات خطوات رائدة فى هذا السبيل. ولكن أحد رواد هذه المدرسة وهو «هربرت ماركوز» قدر له أن يصبح رمزًا «للتمرد» على الرأسمالية الغربية فى الستينيات ولا سيما خلال ثورة الطلبة فى أوربا والولايات المتحدة عام ١٩٦٨، وكان رمزًا فلسفيًا أصيلا من مواقع ماركسية، إلى جانب رموز مستمدة من ماركسيات أخرى ولا سيما التروتسكية والماوتسية الصينية. أما البنيوية فى فترة ازدهارها الأدبى - الفرنسى فى الستينيات ثم السبعينيات فقد تمثلت على الصعيد الفكرى الفلسفى والاجتماعى والأنثروبولوجى واللغوى والأدبى، كمحاولة نقدية كبرى - وعظمى - للرأسمالية، ومن داخلها بشكل عام، فى تنوعاتها المختلفة بما فى ذلك الروافد «الناقدة» للنقد البنيوى نفسه كميشيل فوكو.

إن نقد الحداثة الرأسمالية، عبر مدرسة فرانكفورت ولا سيما هابرماس، وعبر صورتها العامة البنيوية ولا سيما ميشيل فوكو، قد قدم ما يشبه أن يكون نظرية أو إيديولوجيا للحداثة، الحداثة الرأسمالية كما ينبغى لها أن تكون.

وحينما ظهر فى الواقع الاقتصادى للرأسمالية تحول من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد «ما بعد الصناعة» وواكبه الفكر الاقتصادى وإلى حد ما الاجتماعى، جاء نقد الرأسمالية الجديدة تحت راية نقد ما بعد الحداثة، لتقديم صورة لما بعد الحداثة فى واقعها وفى آفاقها، صورة كاشفة لأبعاد جديدة فى العلاقات الرأسمالية (بودريار، ليوتار، بورديه.. إلخ).

فالخلاصة إذن أن نقد الرأسمالية هو الذى حاول تقديم إيديولوجيا للرأسمالية ولكنها ليست إيديولوجيا بالمعنى الحقيقى، وإنما هى بالأحرى، فى حدها الأقصى: مشروعات إيديولوجية وفى حدها الأدنى مجرد (عناصر إيديولوجية) وفى «أدنى الأدنى» قد لا تزيد عن كونها لونًا من ألوان (الهرطقة الإيديولوجية) إذا صح هذا التعبير كما هو الحال فى الحديث عن أقنوم التكنولوجيا المتقدمة، ومجتمع المعلومات، والقرية الكونية... إلخ.

ذاك كله عن أدلجة الرأسمالية، وهى ظاهرة فكرية غمرت الغرب طوال القرنين الأخيرين خصوصًا.

فماذا عن «رسملة الإيديولوجيا»..؟ إن هذه هى الظاهرة التى سادت العالم غير الغربى غير الرأسمالى وخاصة خلال نصف القرن الأخير، التالى للحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

وقد اتخذت رسملة الإيديولوجيا، ولا سيما فى (العالم الثالث السابق) صورتين متقابلتين: صورة لمقلوب الرأسمالية، وصورة لنقدها. فأما مقلوب الرأسمالية فقد تمثل فى إيديولوجية التحديث، وقد تناولنا معالمها الأساسية آنفًا.

وأما نقدها فقد تمثل فى إيديولوجية نقد التحديث. على أن تفهم لفظة (الإيديولوجية) فى الحالتين بالمعنى العام والواسع، أو غير الدقيق، باعتبارها أقرب إلى المشروع الإيديولوجى تارة، و«العناصر الإيديولوجية» بل و(الهرطقة الإيديولوجية) تارة أخرى.

وقد حدث نوع من «تناسخ الأرواح» فى حالة كل من مقلوب الرأسمالية ونقد المقلوب.

وفى المجتمع العربى عمومًا، والمجتمع المصرى خصوصًا، وخلال عقد التسعينيات بصفة أخص، ظهرت «أحدث أرواح» المقلوب الرأسمالى ممثلا فى إيديولوجية «التكيف الهيكلى»، وأحدث أرواح نقدها ممثلا فى «التحديث الأمثل» وفى «الليبرالية المثلى».

وفيما يلى نتناول (التكيف الهيكلى) بالتحليل الموجز ثم نعقب بمعالم عامة للبديل الكامل للواقع القائم، أى الإيديولوجية العربية «البديلة».

٦- إيديولوجيا التكيف فى مصر.. وبدائلها

كيف تبدو إيديولوجية «التكيف الهيكلى»؟

ولكن هل للتكيف الهيكلى إيديولوجية؟

ليست له إيديولوجية بالمعنى الحقيقى، وإنما كما رأينا (مجموعة عناصر إيديولوجية) يتشكل حدها الأقصى من (مشروع إيديولوجى) وحدها الأدنى من (هرطقة إيديولوجية). هذا من حيث الشكل البنائى. أما من حيث المضمون الموضوعى فالتكيف الهيكلى عبارة عن «يوتوبيا» وظيفتها «التبرير» لحقيقة الخضوع للرأسمالية. فإذا بالخضوع فى الواقع العملى، يتحول فى الإيديولوجيا إلى المواءمة أو التواؤم أو التكيف (إيجابًا أو سلبًا)، مع ماذا؟ ليس مع الرأسمالية الغربية العالمية كما فى الواقع، ولكن مع الاقتصاد (العالمى) أو (المعولم) مجهلا غير معّرف.

وهكذا إن كان المشروع الإيديولوجى للرأسمالية يقوم على فكرة «التدويل»[1] أو «العالمية» (العولمة Globolization) فإن المشروع الإيديولوجى للخضوع للرأسمالية يقوم على «التكيف»

---

(١) عن التدويل - انظر مثلا لسمير أمين:

ملاحظات حول التدويل، فى: جدل، سلسلة كتب متخصصة فى العلوم الاجتماعية، تصدر عن دار كنعان بالتعاون مع مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، آب (أغسطس) ١٩٩١، ص ص ٥-٢٦.

كما نرى Adjustment. وأهم عناصر التكيف الإيديولوجى ما يلى:

أ - حرية الأسواق والمبادرة الخاصة: وهذا العنصر اليوتوبى فى الإيديولوجيا يبرر الانخراط فى سلك الرأسمالية، الرأسمال العالمى، أى فى حلبة الرسملة، ممثلة بصفة خاصة فى علاقات الإنتاج الرأسمالى من جهة أولى (عبر التخصيصية Privatization) وفى آليات السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ولرؤوس الأموال والنقود (عبر تنفيذ الالتزامات مع منظمة التجارة العالمية WTOصندوق النقد الدولى IMF وأسرة البنك الدولى) من جهة ثانية.

ب - العالمية: ومرة أخرى يبرر هذا العنصر الإيديولوجى - اليوتوبى - الانخراط فى سلك الغرب، أى عملية الغرينة Westernization فالإيديولوجيا هنا تبيح عكسها. إذ الدعوة للاندماج فى العالم، على صعيد الفكر المزعوم، تستحيل عمليًا إلى الاندماج فى الغرب، ليس اقتصاديًا فقط ولكن اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا بالذات.

ج - «الدولة المُحورية» Pivotal State وهذا المفهوم اليوتوبى الخداع المستمد من إحدى دراسات (بول كيندى) الأخيرة صار يستخدم لتبرير الخضوع والإندراج فى سلك الأمركة (السلام الأمريكى Pax Americana) والصهينة Zionisation (السلام العبرى: Pax Hebrical).

د - «النمو الحديث»: إذ يصبح الانخراط فى موجات التكنولوجيا الغربية ورأس المال الغربى مبررًا (بفتح وتشديد الراء الأولى) بيوتوبيا اللحاق بالنمور الآسيوية.

هـ- الحريات السياسية والتعددية الحزبية. وهذا العنصر بدوره يبرر الأحادية السياسية الممثلة فى حكم العصب العسكرى وقيادته السياسية فى مواجهة الضلع الآخر لثنائية الممارسة السياسية (ثنائية: العسكريين، والحركة السياسية الإسلامية بشكل خاص والحركة الشعبية بشكل عام)، وتتوسل الأحادية السياسية ذات العصب العسكرى - وإن شئت فقل: الأمنى، القائم على دعامتين من المؤسسة العسكرية والمؤسسة البوليسية - تتوسل فى تغذيتها لذاتها بالتوظيف الحاذق لنوعين من القوى:

أولهما قوى أو بدائل الداخل، فى صورة النظام السياسى من الداخل، وأبرزها، المؤسسة الدينية الرسمية، والمؤسسة القمعية. وثانيهما (قوى داخل الداخل)، فى صورة أحد مكونات نموذج الممارسة السياسية من الداخل، وهى هنا المعارضة الرسمية ممثلة فى الأحزاب السياسية الرئيسية المستأنسة. وهذه القوى تعمل من داخل النموذج، وإن كان ذلك من موقع المعارضة «المستمرة دائمًا - لا من موقع الحكم - الذى لم تصل إليه أبدًا، بعكس الحال فى نموذج المملكة المغربية مثلاً.

ويتم التوظيف الرسمى لكل من بدائل الدخل وبدائل داخل الداخل من خلال:

جهاز الدولة أو سلطة الدولة ممثلة فى البيروقراطية + الحكومة بمعناها الضيق، من جهة أولى، و«الأجهزة الإيديولوجية للدولة» - من جهة ثانية - وأبرزها:

أجهزة الإعلام والاتصال الجمعى، والمنظومة التعليمية، وأجهزة «الثقافة» أو ما تسمى كذلك.

وحقًا إن «بدائل داخل الداخل» - أو الأحزاب المعارضة «فقط» - تحاول أيضًا من جانبها توظيف النظام السياسى أو التلاعب ببعض متغيراته لتكسب مواقع لها هنا أو هناك. لكن الغلبة هى للنظام الحاكم ولنموذج الممارسة السياسية، بدليل رسوخ أو استقرار «علاقة الحكم» دون أن تهتز بفعل محاولات التوظيف المضاد.

فلا الدعوات (الليبرالية) إلى تعديل الدستور وتعديل قوانين الأحزاب والصحافة.. إلخ والقوانين المقيدة للحريات، وإلى تداول السلطة، وإلى «التنوير العقلى الثقافى». ولا الدعوات (الاشتراكوية) إلى تعديل الميزان الطبقى وتغيير الهيكل الاقتصادى - الاجتماعى.. إلخ.

ولا الدعوات (القومية - الناصرية) إلى تصحيح السياسات العربية و(الإقليمية) لمصر فى مواجهة المتغيرات، ولا الدعوات (الإسلاموية) إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وأسلمة المعرفة.. إلخ.

نقول لا هذا أو ذاك أو غيره أو سواه قد أفلح قيد أنملة فى تغيير قواعد الممارسة السياسية، ولو جزئيًا إن لم نقل كليًا بأى حال.

فما المدخل لتغيير (قواعد اللعبة)؟

٧- معالم الإيديولوجية العربية الجديدة..
(مع تركيز خاص على الخبرة العربية المصرية)

ما هو المدخل إلى تغيير «قواعد اللعبة السياسية» فى المجتمع العربى عمومًا ومصر خصوصًا؟

هذا هو السؤال الذى طرحناه أخيرًا وها نحن نحاول الإجابة عليه.

وإجابتنا من شقين:

١- الشق الأول: هو ما نطلق عليه «الإفصاح»، أى أن يفصح كل مشروع إيديولوجى عن محتواه، بالقدر اللازم من الوضوح والقوة.

٢- الشق الثانى: هو ما نطلق عليه «الائتلاف»، بمعنى أن تقوم صيغة للتفاعل المتبادل البناء بين المشروعات المفصح عنها.

فماذا عن الإفصاح أولا؟

إن المشروعات الكبرى التى تصلح لكى تكون «بدائل من الخارج» فى مكنتها تغيير قواعد اللعبة السياسية، هى تلك التى تقدم «رؤى» مختلفة بصفة رئيسية عن رؤى «التكيف الهيكلى»

سواء منها العملية أو الإيديولوجية.

وفى هذا المقام نستبعد بداية المشروع النقدى للخضوع للرأسمالية، والممثل فى إيديولوجيا التحديث الأمثل. ويتوزع ممثلو هذه الإيديولوجيا (إن صح أن تكون إيديولوجيا) بين أنصار «التنوير» الثقافى من جهة أولى وبين أنصار تصحيح مسيرة «التحديث» من جهة ثانية. فأما أنصار التنوير فإن القضية المركزية التى تشغلهم قضية (سالبة) وهى مواجهة التيار السياسى الإسلامى. ولا يمكن لقضية سالبة أن تشكل محورًا لممارسة اجتماعية - سياسية لبناء المستقبل، فنستبعدهم إذن من مضمار البدائل الحقيقية، بعد أن نستبعدهم أصلا من حقل (بدائل الخارج) لكونهم يشكلون جناحًا إيديولوجيًا للنظام السياسى يقابل جناح المؤسسة الدينية الرسمية. وكلاهما يعمل من الداخل - فى التطبيق الفعلى - لصالح استقرار النموذج القائم للممارسة السياسية.

أما أنصار تصحيح مسيرة التحديث فإن حديثهم على لسان الأستاذ سامى خشبة مثلا فى مقالاته بالأهرام[1] فى صفحة الثقافة من ملحق يوم الجمعة - طوال عام ١٩٩٥ وشطرًا من عام ١٩٩٦ وكذا أوائل ١٩٩٧ يقدم مثالا رائعًا للتحليل الثقافى المعمق، انطلاقًا من نفس نقدى خلاق. ويدعو أ. سامى خشبة إلى ضرورة إقامة النموذج التحديثى المنشود على الخلاصة الحقة للتحديث الغربى «الحقيقى»، وإذ لم تكن التجارب الموسومة بالتحديث فى مصر سوى محاولات فاشلة لمحاكاة عقيمة للغرب من قبل أنظمة استبدادية بصورة أو أخرى (بدء من دولة محمد على حتى الآن). وتتمثل دعائم التحديث كما ينبغى له أن يكون - من وجهة النظر هذه - فيما يلى، وفق ما يمكن لنا استنباطه والتعبير عنه بلغتنا:

أ - فصل الدين عن الدولة (إقامة دولة غير ثيوقراطية).

ب - تحكيم المنهج العلمى بدلا من الغيب الخرافى (وليس الغيب الإلهى).

ج - سيادة حكم القانون «والنظام العام» و«الدستور»، والقضاء الموحد.. مقابل تسييد إرادة الحاكم وازدواجية نظم القضاء.

د - التعليم العصرى، العام (للجنسين) والملزم والمجانى فى مراحله الأولى، وللعلوم الحديثة والعصرية.

هـ - البحث العلمى - والتصنيع - وتطوير المرافق وتعميمها فى المدن والأرياف.

---

(١) مقالات أ. سامى خشبة فى «الأهرام»:

- الأعداد التالية خلال عام ١٩٩٥: ٣/٣١، ١٤، ٤/١٤، ٧/٢١، ٨/٤، ٨/١٨، ٩/٢٢، ٩/٢٩، ١٠/٦، ١٠/١٣، ١٠/٢٠، ١٠/٢٧، ١١/١٠، ١٢/١.

- والمقال المنشور فى عدد ١٩٩٦/١/١٩. وفى ١٩٩٧/١/٣.

و - التمدين المنظم: أى العمران وبناء المدن على نسق عمرانى - جمالى معين، وهو ما يعنى نفى النمط العشوائى للسكن والتنقل والمعيشة اليومية.

ز - بناء المؤسسات العصرية.

ح - الدولة «القومية»: لا دولة الدويلات القائمة على المقاطعات أو الطوائف أو العشائر أو القبائل.

ط - التمثيلية النيابية - البرلمانية.

إن هذه الدعائم التسع - أو العشر - للمشروع التحديثى تمثل محاولة «ذكية: لرسم صورة للمستقبل «البديل». ولكنه فى النهاية بديل من الداخل، ومن ثم فهو «محكوم عليه بالفشل»، وذلك لأنه ينطلق من اعتبار نموذج التحديث الرأسمالى الغربى نموذجًا ممكنًا فى العالم غير الغربى وغير الرأسمالى.

لكنا رأينا أن الظروف الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية، وخاصة من حيث الهيكل الطبقى وموازين القوة الاجتماعية والإرث التاريخى المعاصر، جميعها لا تمكن من محاولة إنجاح (التحديث) ولو فى أكمل صورة له.. أى (التحديث الأمثل).

فلذلك استبعدنا هذه الصورة واعتبرناها من قبيل المشروع النقدى للخضوع للرأسمالية.

إنما يبدأ بناء المستقبل من تجاوز علاقة الخضوع للرأسمالية أصلا.

ومن الناحية التجريدية المحضة فإن المشروعات الأيدولوجية التى تطرح إمكان تجاوز علاقة الخضوع للرأسمالية هى ثلاثة مشروعات:

- المشروع السياسى الإسلامى، وهو أقواها من الناحية العملية فى المجتمع العربى عمومًا والمصرى خصوصًا.

- المشروع السياسى القومى، فى صورته الناصرية.

- المشروع السياسى «الاشتراكى» فى صوره المتنوعة تطبيقيًا.

وإن شئت فقل إن: العروبة والاشتراكية والإسلام (بدون ترتيب معين) تمثل الألوية الكبرى للدعوة إلى التطور الارتقائى والتغيير الجذرى للوطن العربى بما فيه مصر.

وتتطلب دعوتنا للإفصاح ضرورة قيام الحركات السياسية الممثلة للمشروعات الإيديولوجية الثلاثة: أى الحركة السياسية الإسلامية، والحركة العربية القومية - الناصرية، والحركة الاشتراكية بأن تحقق وتتحقق من قدرتها على صياغة رؤية إيديولوجية تملك العمق والأصالة والوضوح من جهة أولى، وعلى التغلغل الحركى الفعال فى الوسط الشعبى بما يحولها من فصائل على هامش المجتمع السياسى فى أغلب الأحوال إلى حركات سياسية حقيقية.

وبعد الإفصاح يأتى الائتلاف. إذ ندعو إلى تحالف الحركات السياسية الرئيسية الثلاث،

باتفاقها الجبهوى الصريح على العمل الاجتماعى - السياسى، على مستوى الجذور Grass Roots ، من أجل التوصل إلى (قواسم مشتركة عظمى).

من أجل التوصل إلى (قواسم مشتركة عظمى).

ولكن ما هى تلك القواسم المشتركة العظمى؟

لا نملك إجابة محددة على السؤال.. ولكنا نقدم نقاطًا مبدئية تصلح مفاتيح لمزيد من الحوار ونعرضها على النحو التالى:

أولا : بدلا من التحديث: استئناف التطور الحضارى

إن لأمتنا العربية تاريخًا، تاريخًا قوميًا، حضاريًا، متمركزًا حول الحضارة العربية الإسلامية. وهذه الحضارة مرت بمرحلة من الازدهار الحضارى طوال النصف الأول للعصور الوسطى تقريبًا، ثم مرحلة من الانقطاع الحضارى فى نصفها الثانى، ثم مرحلة من محاولات استئناف التطور الحضارى فى العصر الحديث وخاصة منذ أوائل القرن التاسع عشر. لكن هذه المحاولات فشلت حتى الآن وانتعشت بدلا منها المحاولات العقيمة فى إطار الخضوع للغرب والاستعمار القديم والجديد وللرأسمالية. ولذا فلا بد من استئناف التطور الحضارى على قاعدة من تاريخنا العربى الحضارى، أى انطلاقًا من المقومات الرئيسية المستخلصة من التاريخ القومى بالذات، لأمة متصلة الوجود، رغم التسليم بضرورة استكمال بلورة علاقة الانتماء القومى ورابطة الولاء.

ثانيًا : إن رفض التحديث والتحديث النقدى لا ينبع من عيب فى التحديث بحد ذاته، ولكن ينبع من اختلاف فى الظرف الموضوعى للغرب عن الظرف الموضوعى «للشرق» العربى الإسلامى. وهذا ما عرضنا له آنفًا بقدر من التفصيل.

ثالثًا : وإن رفض المشروع التحديثى - حتى النقدى منه - لا يعنى رفض فكرة التطور الارتقائى أو التقدم الاجتماعى. وإنما ينصب اعتراضنا على النقل الآلى للتقدم وفق النموذج الغربى - الرأسمالى، أو محاولة هذا النقل بالأحرى، لكونه غير ممكن وغير مجد. كما ينصب اعتراضنا على فكرة الآلية الكامنة فى عقيدة أنصار «التقدم» بالمعنى الفلسفى. فالتقدم لا يتحقق مجانيًا، ولكن بالإرادة الإنسانية القادرة، أى الممتلكة للمقومات الموضوعية والذاتية اللازمة: من عصب اجتماعى - طبقى، ومن إيديولوجية، ومن حركة سياسية منظمة، ومن أسلوب فعال للعمل.

رابعًا : وإنما يكمن تحقيق التطور الاجتماعى العربى الارتقائى وفق عدة شروط نجملها فيما يلى:

١- **الاستقلالية**، أى الحفاظ على حرية واستقلالية الإرادة القومية، المتجهة إلى الحرية من الغصب الأجنبى والتكامل القومى التوحيدى على النطاق العربى.

٢- **الحفاظ على المقومات الرئيسية للهوية القومية - الدينية**، أى الهوية القائمة على العروبة وعلى الحضارة الإسلامية المؤتلفة مع - بل والمتضمنة لـ - الميراث الاجتماعى - الثقافى للقبطية والمسيحية الشرقية.

٣- **التطور الاجتماعى القائم على منظومة العدل والمساواة، وفق مبادئ الاشتراكية ذات الأفق الديمقراطى** القائم على التوجه نحو إقامة السلطة المعبرة عن المجتمع السياسى الممثل بصفة غالبة فى المنتجين اليدويين والذهنيين.

إن الاشتراكية - الديمقراطية والعروبة، والإسلام، وقاعدتها: الحرية للوطن، هى إذن منظومة منصهرة الأبعاد، تمثل جسر الانتقال إلى مستقبل جديد جدير بأمتنا المجاهدة.. فهذه هى معالم الإيديولوجية العربية الجديدة.

وليس هذا الحديث كله سوى فاتحةللحوار...

فهيا إلى الحوار..